مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ

www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25

www.doi.org/10.62341/HCSJ

تأثير التحول نحو الدفع الإلكتروني على حجم الاقتصاد غير الرسمي

دراسة حالة باستخدام بيانات المعاملات الفورية

أحمد سعد أبو فناس[1]، محسن علي انتيفة [2]، الهادي مصطفي لاغا[3]

[1،2]عضو هيئة تدريس بقسم التجارة الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة – ليبيا
[3]عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإنسانية والتطبيقية – جامعة مصراتة – ليبيا
ahmed.abufanas@eps.misuratau.edu.ly [1], aldghem@gmail.com[3]
mohsenentefa@gmail.com [2]

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التحول نحو أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحديداً أنظمة المدفوعات الفورية (Instant Payments / Real-Time Payments)، على حجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي)، من خلال دراسة حالة تعتمد على بيانات المعاملات الفورية المسجلة عالمياً وفي عدد من الاقتصادات الرائدة في هذا المجال، كالهند والبرازيل ونيجيريا ومنطقة الاتحاد الأوروبي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن اتساع نطاق استخدام قنوات الدفع الفوري يسهم في تضييق الحيز الذي يعمل فيه الاقتصاد غير الرسمي، من خلال خفض الاعتماد على النقد المتداول، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتحسين قدرة السلطات الضريبية على رصد المعاملات وتوسيع الوعاء الضريبي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى بيانات ثانوية صادرة عن مؤسسات دولية متخصصة، إلى جانب مراجعة الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة وتوظيف أسلوب دراسة الحالة المقارنة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التوسع في المدفوعات الفورية وتراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي علاقة عكسية بوجه عام (أي أن التوسع في الأولى يرتبط بتراجع الثاني)، لكنها ليست علاقة آلية ولا فورية، إذ تتوسطها عوامل مؤسسية وتنظيمية وثقافية، وأن الأثر يتفاوت بشكل كبير بين الاقتصادات النامية والمتقدمة تبعًا

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

لدرجة الشمول المالي ومستوى الثقة في المؤسسات الرسمية. وتوصي الدراسة بضرورة اقتران التوسع في البنية التحتية للمدفوعات الفورية بحزمة من السياسات الضريبية والتنظيمية التحفيزية التي تشجع الفاعلين الاقتصاديين على الانتقال الطوعي من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، المدفوعات الفورية، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الشمول المالي، اقتصاد الظل.

The Impact of the Shift Toward Electronic Payments on the Size of the Informal Economy
A Case Study Using Real-Time Transaction Data

Mohsen Ali Entifa [1]/ Al-Hadi Mustafa Lagha [2]
Ahmed Saad Abu Fanas [3]
[1] ,[2]Faculty Member, Department of International Trade, Faculty of Economics and Political Science, Misrata University- Libya
[3] Faculty Member, Department of Economics, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Misrata University- Libya

Abstract:
This study aims to analyze the impact of the transition toward electronic payment systems, specifically instant payments (real-time payments), on the size of the informal economy (the parallel economy). This is conducted through a case study relying on instant transaction data recorded globally and across several pioneering economies in this field, such as India, Brazil, Nigeria, and the European Union. The study proceeds from the hypothesis that the widespread adoption of instant payment channels contributes to narrowing the operational scope of the informal economy by reducing reliance on currency in circulation, broadening financial inclusion, and enhancing the capacity of tax authorities to monitor transactions and expand the tax base.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach based on secondary data issued by specialized international institutions, alongside a review of relevant economic literature and the application of a comparative case study method. The study concludes that the relationship between the expansion of instant payments and the decline in the size of the informal economy is generally an inverse one (i.e., the expansion of the former is associated with the contraction of the latter). However, this relationship is neither automatic nor immediate, as it is mediated by institutional, regulatory, and cultural factors. Furthermore, the impact varies significantly between developing and developed economies, contingent upon the degree of financial inclusion and the level of trust in formal institutions.

The study recommends that the expansion of instant payment infrastructure must be coupled with a package of incentive-based tax and regulatory policies designed to encourage economic actors to transition voluntarily from the informal to the formal sector.
Keywords: Electronic Payment, Instant Payments, Informal Economy, Parallel Economy, Financial Inclusion, Shadow Economy.

المقدمة:

يشهد النظام المالي العالمي منذ مطلع الألفية الثالثة، وبوتيرة متسارعة خلال العقد الأخير، تحولًا هيكلياً عميقاً في وسائل تسوية المعاملات، تتجلى بوضوح في الانتقال التدريجي من الاعتماد على النقد الورقي كوسيط رئيسي للتبادل إلى الاعتماد المتزايد على قنوات الدفع الإلكتروني بمختلف صورها؛ من بطاقات الدفع والمحافظ الرقمية، وصولاً إلى ما يُعرف بأنظمة «المدفوعات الفورية» التي تتيح تسوية المعاملات المالية بين الأطراف خلال ثوانٍ معدودة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، خلافًا للأنظمة التقليدية التي تستغرق تسوية معاملاتها ساعات أو أيامًا. ووفقاً لتقرير مؤسسة متخصصة في أنظمة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الدفع، فقد بلغ إجمالي عدد معاملات الدفع الفوري عالميًا نحو 266 مليار معاملة خلال عام 2023م، بنمو سنوي تجاوز 42% مقارنة بعام 2022م، ومن المتوقع أن يصل هذا الحجم إلى نحو 575 مليار معاملة بحلول عام 2028م (ACI Worldwide, 2024).

في المقابل، ما زال الاقتصاد غير الرسمي، أو ما يُعرف أحياناً بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يمثل ظاهرة اقتصادية بنيوية في عدد كبير من الدول، لا سيما النامية منها، حيث تشير التقديرات إلى أن متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية يتراوح بين 30% و40% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسب أقل نسبياً في الاقتصادات المتقدمة (Hassan & Schneider, 2016). ويرتبط اتساع هذا القطاع تقليديًا بارتفاع درجة الاعتماد على النقد المتداول، لكونه الوسيلة الأقل قابلية للتتبع والأكثر ملاءمة لإخفاء المعاملات عن أعين السلطات الضريبية والرقابية (Schneider & Enste, 2000).

من هذا المنطلق، برزت في الأدبيات الاقتصادية الحديثة فرضية مفادها أن التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عمومًا، والمدفوعات الفورية على وجه الخصوص، من شأنه أن يسهم في تضييق الحيز الذي يعمل فيه الاقتصاد غير الرسمي، من خلال جملة من القنوات، من أبرزها خفض الاعتماد على النقد، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتعزيز قدرة الإدارات الضريبية على رصد المعاملات (Joshi, Prichard & Heady, 2014؛ Roy & Khan, 2021). غير أن هذه العلاقة ليست بديهية ولا خطية بالضرورة، إذ تشير دراسات أخرى إلى أن جزءاً كبيراً من نشاط الاقتصاد غير الرسمي هو نشاط «ملتزم» بطبيعته، ناتج عن دوافع هيكلية كضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، لا يتأثر بالضرورة بمجرد توافر وسيلة دفع بديلة (Rubio & Tulcanaza-Prieto, 2025).

تأتي هذه الورقة البحثية لتناول هذه الإشكالية من زاوية تطبيقية، عبر توظيف بيانات المعاملات الفورية الصادرة عن مؤسسات دولية متخصصة كدراسة حالة تحليلية مقارنة، بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة بين التوسع في هذه الأنظمة وحجم الاقتصاد غير الرسمي في عدد من الاقتصادات المختارة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يسهم التحول نحو أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحديدًا المدفوعات الفورية، في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي؟

تساؤلات الدراسة:

يتفرع عن مشكلة الدراسة الرئيسية عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالاقتصاد غير الرسمي، وما الطرق المعتمدة اقتصادياً لقياس حجمه؟
- ما الخصائص التي تميز أنظمة المدفوعات الفورية عن وسائل الدفع الإلكتروني التقليدية؟
- ما الآليات النظرية التي تربط بين التوسع في الدفع الإلكتروني وتراجع النشاط غير الرسمي؟
- هل تتفاوت قوة هذه العلاقة باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية ودرجة الشمول المالي بين الدول؟
- ما السياسات التي يمكن أن تعزز الأثر الإيجابي للمدفوعات الفورية في خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات؛ فمن الناحية العلمية، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية العربية المتعلقة بالعلاقة بين التحول الرقمي في أنظمة الدفع وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو موضوع لا يزال محدود التناول في الدراسات العربية مقارنة بنظيراتها الأجنبية. ومن الناحية العملية، تكتسب الدراسة أهمية خاصة بالنسبة لصناع القرار الاقتصادي والنقدي في الدول النامية، التي يشكل فيها الاقتصاد غير الرسمي نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ توفر رؤية تحليلية تستند إلى بيانات فعلية حول مدى إمكانية توظيف أنظمة المدفوعات الفورية كأداة سياسة اقتصادية للحد من اتساع

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

القطاع غير الرسمي، وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية دون اللجوء بالضرورة إلى أدوات رقابية قسرية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التأصيل النظري لمفهومي الاقتصاد غير الرسمي والدفع الإلكتروني، مع التركيز على أنظمة المدفوعات الفورية بوصفها الجيل الأحدث من قنوات الدفع الرقمي.
- استعراض أبرز طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية.
- تحليل الآليات النظرية التي يمكن من خلالها أن يؤثر التوسع في المدفوعات الفورية على حجم النشاط غير الرسمي.
- استقراء بيانات فعلية لعدد من التجارب الدولية الرائدة في مجال المدفوعات الفورية لرصد مؤشرات العلاقة بين نمو هذه الأنظمة وتراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- صياغة جملة من التوصيات ذات الطابع التطبيقي الموجهة لصناع السياسات النقدية والمالية.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة عكسية منطقية بين درجة التوسع في استخدام أنظمة المدفوعات الفورية وحجم الاقتصاد غير الرسمي.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- يسهم التوسع في المدفوعات الفورية في خفض الطلب على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.
- تتوسط درجة الشمول المالي العلاقة بين التوسع في المدفوعات الفورية وحجم الاقتصاد غير الرسمي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

• يتفاوت أثر المدفوعات الفورية على الاقتصاد غير الرسمي تبعاً للإطار التنظيمي والضريبي السائد في كل دولة.

خامساً: منهج الدراسة ومصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات المرتبطة بالموضوع، إلى جانب توظيف أسلوب دراسة الحالة المقارنة لعدد من التجارب الدولية في مجال المدفوعات الفورية. واستندت الدراسة إلى بيانات ثانوية مستقاة من تقارير ودراسات صادرة عن مؤسسات دولية متخصصة، من أبرزها: البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية ومؤسسة ACI Worldwide المتخصصة في أنظمة الدفع، إضافة إلى الأبحاث المحكّمة المنشورة في دوريات اقتصادية متخصصة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي – المفهوم والخصائص وطرق القياس

1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

لا يوجد اتفاق تام في الأدبيات الاقتصادية على تعريف موحّد للاقتصاد غير الرسمي، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً يذهب إلى أنه يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة في ذاتها (إنتاج سلع وخدمات قانونية)، لكنها تُمارَس خارج الإطار الرسمي للدولة، بحيث لا تخضع للتسجيل أو الترخيص أو الرقابة الضريبية، بهدف تجنب دفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية، أو التحايل على بعض معايير السوق كالحد الأدنى للأجور، أو تفادي الإجراءات الإدارية المعقدة (Schneider & Enste, 2000). ويُميَّز هذا المفهوم عن «الاقتصاد الإجرامي» الذي يشمل أنشطة غير مشروعة بطبيعتها كالاتجار بالمخدرات، إذ ينصرف الاقتصاد غير الرسمي أساساً إلى الأنشطة المشروعة التي تُخفى عن السلطات لأسباب ضريبية أو تنظيمية.

2. خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

يتسم الاقتصاد غير الرسمي بجملة من الخصائص، أبرزها: الاعتماد شبه الكلي على النقد كوسيلة للتبادل نظراً لصعوبة تتبعه، وضعف الإنتاجية النسبية مقارنة بالقطاع الرسمي بسبب محدودية الحجم وصعوبة الوصول إلى التمويل الرسمي، وارتفاع مرونته وقدرته على امتصاص العمالة في فترات الركود الاقتصادي، إلى جانب كونه يمثل في كثير من الاقتصادات النامية شبكة أمان اجتماعي غير رسمي (Hassan & Schneider, 2016).

3. طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي:

تتوزع الطرق المعتمدة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بين ثلاث مجموعات رئيسية:

- **الطرق المباشرة:** وتعتمد على المسوح الميدانية والاستبيانات الموجهة للأسر والمنشآت الاقتصادية.
- **الطرق غير المباشرة (المؤشرات الكلية):** وتشمل أسلوب الطلب على النقد (Currency Demand Approach) الذي يقارن الطلب الفعلي على النقد بما هو متوقع نظريًا في ظل غياب النشاط غير الرسمي، إضافة إلى أسلوب الفجوة بين الدخل القومي المقاس من جانب الإنفاق ونظيره المقاس من جانب الإنتاج، وأسلوب استهلاك الكهرباء بوصفه مؤشراً فيزيائياً على مستوى النشاط الاقتصادي الفعلي.
- **النماذج البنيوية متعددة المؤشرات ومتعددة الأسباب:** وهو النموذج الأكثر شيوعاً في الدراسات الحديثة، إذ يعامل حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن يُقاس بشكل غير مباشر من خلال مجموعة من المؤشرات ومجموعة من الأسباب كالعبء الضريبي وجودة المؤسسات، وقد وُظِّف هذا النموذج على نطاق واسع في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول جنوب شرق آسيا (Duc Hong Vo & Thinh Hung Ly, 2014).

المبحث الثاني: الدفع الإلكتروني والمدفوعات الفورية — الماهية والخصائص

1. مفهوم الدفع الإلكتروني: يُقصد بالدفع الإلكتروني (Electronic Payment) كل عملية تحويل للقيمة النقدية تتم عبر وسائط إلكترونية دون الحاجة إلى تبادل مادي للنقد الورقي أو

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

المعدني، وتشمل هذه الوسائل بطاقات الائتمان والخصم، والتحويلات المصرفية الإلكترونية، والمحافظ الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول.

2. المدفوعات الفورية: الجيل الجديد من الدفع الإلكتروني: تمثل أنظمة المدفوعات الفورية تطورًا نوعيًا داخل منظومة الدفع الإلكتروني، إذ تتميز عن الوسائل التقليدية بإمكانية تسوية المعاملة بين الأطراف خلال ثوانٍ معدودة، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مقابل ساعات أو أيام عمل في أنظمة المقاصة التقليدية. ومن أبرز الأمثلة التطبيقية على هذه الأنظمة عالميًا: نظام الدفع الموحد UPI في الهند، ونظام PIX في البرازيل، ونظاما FedNow وRTP في الولايات المتحدة، ونظام SCT Inst الأوروبي الذي أصبح إلزامياً لجميع بنوك منطقة اليورو اعتباراً من عام 2024م.

ووفقًا لتقرير Prime Time for Real-Time الصادر عن مؤسسة ACI Worldwide، فإن حجم معاملات الدفع الفوري عالمياً بلغ نحو 266 مليار معاملة في عام 2023م، بنمو سنوي بلغ 42.2% مقارنة بعام 2022م (ACI Worldwide, 2024). كما تشير بيانات البنك المركزي الأوروبي إلى أن حصة التحويلات الائتمانية الفورية من إجمالي التحويلات الائتمانية المعالجة في منطقة اليورو ارتفعت من 15% في النصف الأول من عام 2024م إلى 23% في النصف الأول من عام 2025م، عقب دخول الإلزام التنظيمي حيز التنفيذ.

المبحث الثالث: الآليات النظرية الرابطة بين الدفع الإلكتروني وحجم الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن حصر الآليات النظرية التي تربط بين التوسع في الدفع الإلكتروني عموماً، والمدفوعات الفورية خصوصاً، وحجم الاقتصاد غير الرسمي في أربع قنوات رئيسية:

القناة الأولى: أثر إحلال النقد: تشير الدراسات إلى أن إتاحة قنوات دفع رقمية سهلة الاستخدام تسهم في خفض تفضيل الأفراد للنقد كوسيلة أساسية للتعامل؛ فقد بيّنت دراسة ميدانية حديثة شملت بيانات مسحية من إندونيسيا وبنغلاديش أن إتاحة تطبيقات الدفع أو

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تخفض من درجة تفضيل الأفراد للنقد بنسبة تتراوح بين 4% و10% (Hunter et al., 2024). كما توصلت دراسة أخرى شملت سبع عشرة دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، باستخدام بيانات مسح Global Findex لعام 2021، إلى أن استخدام وسائل الدفع الرقمية يرتبط بانخفاض احتمال الاعتماد على النقد بنحو 9.7 نقطة مئوية (Rubio & Tulcanaza-Prieto, 2025).

القناة الثانية: أثر قابلية التتبع وتوسيع الوعاء الضريبي: بخلاف النقد الذي يصعب تتبعه، تترك المعاملات الإلكترونية أثراً رقمياً يمكن للسلطات الضريبية الاستفادة منه في رصد النشاط الاقتصادي الفعلي وتوسيع القاعدة الضريبية، مما يرفع كلفة البقاء خارج الاقتصاد الرسمي بالنسبة للمنشآت والأفراد (Joshi, Prichard & Heady, 2014؛ Roy & Khan, 2021).

القناة الثالثة: أثر الشمول المالي: يسهم التوسع في قنوات الدفع الرقمي في إدماج شرائح واسعة من السكان غير المتعاملين مع الجهاز المصرفي ضمن المنظومة المالية الرسمية، وهو ما يخلق حافزاً تدريجياً للانتقال من النشاط غير الرسمي إلى الرسمي، خصوصاً في ظل ارتباط بعض الخدمات المالية كالتمويل والتأمين بوجود سجل معاملات رسمي (Della Peruta, 2018؛ Ferrata, 2019).

القناة الرابعة: أثر خفض تكاليف المعاملات: تسهم تقنيات المعلومات والاتصالات عموماً، والمدفوعات الفورية خصوصاً، في خفض تكاليف إتمام المعاملات المالية، مما يقلل من الحافز الاقتصادي للجوء إلى قنوات غير رسمية أقل تنظيماً لكنها كانت تاريخياً أقل كلفة (Niebel, 2018).

في المقابل، تشير أدبيات أخرى إلى محدودية هذه العلاقة في سياقات معينة؛ إذ إن جزءاً من النشاط غير الرسمي هو نشاط ملتزم بطبيعته، ناتج عن دوافع هيكلية كضعف الثقة في المؤسسات الرسمية ومحدودية التعليم المالي وارتفاع الأعباء الضريبية والتنظيمية، وهي عوامل لا تتأثر بالضرورة بمجرد توافر بديل تقني للدفع (Rubio & Tulcanaza-Prieto, 2025). كما بيّنت دراسة حول العملات الرقمية للبنوك المركزية أن فاعلية هذه الأدوات في تقليص الاقتصاد غير الرسمي تتفاوت تبعاً لحجمه الأصلي، إذ

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تنخفض فعاليتها كلما اتسع حجم القطـاع غير الرسمي أصلاً، لارتباطه بدوافع أعمق من مجرد غياب وسيلة دفع بديلة (Oh & Zhang, 2022).

الفصل الثاني: الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الفصل أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، مرتبة زمنياً ومصنفة وفق محاورها الرئيسية، مع بيان أهم نتائجها وموقعها من إشكالية الدراسة الحالية.

1. دراسة: Schneider & Enste (2000): تُعد هذه الدراسة من الأعمال التأسيسية في أدبيات الاقتصاد غير الرسمي، إذ قدمت مراجعة شاملة لمفهوم اقتصاد الظل وأسبابه ونتائجه عبر عدد كبير من الدول، ووضعت الأساس المنهجي الذي بُنيت عليه معظم الدراسات اللاحقة في هذا المجال، بما في ذلك أساليب القياس غير المباشر المعتمدة على الطلب على النقد.

2. دراسة: Hassan & Schneider (2016): قدّرت هذه الدراسة حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي في 157 دولة حول العالم خلال الفترة 1999–2015، وخلصت إلى أن جودة المؤسسات الرسمية ودرجة الحوكمة ترتبطان عكسياً بحجم القطاع غير الرسمي، بما يفتح الباب أمام دراسة دور الأدوات التقنية الحديثة كالدفع الإلكتروني في هذا السياق المؤسسي.

3. **دراسة: Duc Hong Vo & Thinh Hung Ly (2014)**: طبّقت هذه الدراسة نموذج MIMIC لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، وأظهرت أن العبء الضريبي وضعف الأنظمة المالية الرسمية من أبرز محددات اتساع هذا القطاع، وهو ما يعزز أهمية توظيف مؤشرات كمية دقيقة كالتي توفرها بيانات المدفوعات الفورية في الدراسات المستقبلية.

4. دراسة: Della Peruta (2018): تناولت هذه الدراسة العلاقة بين انتشار خدمات النقود المتنقلة (Mobile Money) والشمول المالي باستخدام أسلوب تحليل العنقود على مستوى مجموعة واسعة من الدول، وخلصت إلى أن تبني هذه الخدمات يرتبط إيجابيًا بمستويات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أعلى من الشمول المالي، وهو ما يمثل أحد القنوات النظرية التي تربط الدفع الرقمي بتراجع الاقتصاد غير الرسمي.

5. دراسة: Joshi, Prichard & Heady (2014): ناقشت هذه الدراسة سبل إخضاع الاقتصاد غير الرسمي للضريبة، وخلصت إلى أن تحسين آليات الرصد والتتبع الإداري، بما فيها الأثر الرقمي للمعاملات الإلكترونية، يمثل مدخلاً أكثر فاعلية من الأدوات العقابية التقليدية في توسيع القاعدة الضريبية.

6. دراسة: Oh & Zhang (2022): بحثت هذه الدراسة العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، ونشرت في دورية Economic Inquiry، وخلصت إلى أن أثر هذه الأدوات على النشاط غير الرسمي يختلف باختلاف الحجم الأصلي لهذا النشاط، وأن الحوافز الضريبية تمثل أداة مكملة ضرورية لنجاح هذه السياسات.

7. دراسة: Hunter, Chai, Morgan, Chan, Torgler & Rohde (2024) : استندت هذه الدراسة إلى بيانات مسحية ميدانية فريدة من إندونيسيا وبنغلاديش لقياس أثر إتاحة تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول على تفضيل الأفراد للنقد، ونشرت في دورية Applied Economics، وخلصت إلى أن الوصول إلى هذه التطبيقات يخفض تفضيل النقد بنسبة تتراوح بين 4% و10%، مع الإشارة إلى أن هذا الأثر لا يترجم بالضرورة إلى تراجع فوري في الاعتماد على الخدمات غير الرسمية.

8. دراسة: Rubio & Tulcanaza-Prieto (2025): درست هذه الدراسة، المنشورة في دورية Economies، أثر الثقة المالية على احتمال استخدام وسائل الدفع الرقمية في سبع عشرة دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، اعتماداً على مسح Latinobarómetro لعام 2023، وخلصت إلى أن الثقة في المؤسسات المالية ترفع احتمال تبني الدفع الرقمي بنسبة تصل إلى 62%، مع تفاوت هذا الأثر تبعاً لمستوى الدخل والتعليم والعمر.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أن غالبيتها تناولت العلاقة بين الدفع الإلكتروني بمفهومه العام (البطاقات، الصراف الآلي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت) وبين متغيرات اقتصادية كلية كالنمو الاقتصادي أو الشمول المالي أو الطلب على النقد، في حين لا يزال البحث في الأثر الخاص لأنظمة المدفوعات الفورية تحديداً بوصفها الجيل الأحدث والأسرع نمواً من قنوات الدفع الرقمي — على حجم الاقتصاد غير الرسمي محدوداً نسبياً في الأدبيات المتاحة. وتسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في سد هذه الفجوة البحثية من خلال توظيف بيانات المعاملات الفورية الحديثة كدراسة حالة تحليلية مقارنة.

الفصل الثالث: تحليل بيانات المعاملات الفورية وأثرها على الاقتصاد غير الرسمي

أولاً: نظرة عامة على النمو العالمي للمدفوعات الفورية:

شهد حجم معاملات الدفع الفوري عالمياً نمواً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع من نحو 187 مليار معاملة في عام 2022م إلى 266 مليار معاملة في عام 2023م، بنسبة نمو سنوي بلغت 42.2%، مع توقعات بأن يصل هذا الحجم إلى نحو 575 مليار معاملة بحلول عام 2028م (ACI Worldwide, 2024). وقد ساهمت هذه الأنظمة، وفقًا للتقرير ذاته، في رفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي المجمّع لأربعين دولة شملتها الدراسة بنحو 164 مليار دولار في عام 2023م، مع توقع ارتفاع هذا الإسهام إلى نحو 285.8 مليار دولار بحلول عام 2028م إلى جانب وجود ارتباط تجريبي إيجابي بين تبني المدفوعات الفورية ومؤشرات الشمول المالي (ACI Worldwide, 2024).

ثانياً: حالة الهند نظام UPI:

يُعد نظام الدفع الموحد الهندي (Unified Payments Interface – UPI) من أكثر أنظمة المدفوعات الفورية نجاحاً واتساعاً على مستوى العالم من حيث حجم المعاملات، وقد امتد قبوله ليشمل تجاراً في دول خارج الهند كفرنسا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وإندونيسيا، بما يعكس درجة النضج التي بلغتها هذه المنظومة. ويمثل الاقتصاد الهندي نموذجاً مهماً لدراسة العلاقة بين اتساع المدفوعات الفورية والاقتصاد غير الرسمي، نظراً

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

لضخامة حجم القطاع غير الرسمي فيه تاريخياً، وإن كان قياس هذا الأثر بدقة يتطلب معطيات طولية إضافية تتجاوز نطاق هذه الدراسة.

ثالثاً: حالة البرازيل نظام PIX:

أطلق البنك المركزي البرازيلي نظام PIX للمدفوعات الفورية، الذي حقق انتشاراً واسعاً في وقت قياسي بين الأفراد والمنشآت الصغيرة على حد سواء، إذ تشير التقديرات القطاعية إلى أن هذا النظام قد يستحوذ على ما يقارب نصف معاملات التجارة الإلكترونية في البرازيل بحلول عام 2028م، وهو ما يعكس قدرته على استيعاب شريحة واسعة من المعاملات الصغيرة التي كانت تُسوّى تقليدياً نقداً، بما فيها جزء من معاملات صغار التجار والباعة غير المسجلين رسمياً.

رابعاً: حالة نيجيريا

تبنّت نيجيريا سياسة اقتصاد لا نقدي (Cashless Policy) اعتباراً من عام 2011م بهدف خفض الاعتماد على النقد المتداول وتحسين كفاءة النظام المالي. وقد تباينت نتائج الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر هذه السياسة؛ فبينما وجدت دراسة يوسف (Yusuf, 2016) علاقة إيجابية بين التوسع في أدوات الدفع الإلكتروني والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، خلصت دراسة أحدث (Gambo, Ussaini & Ozah, 2023) إلى أن أثر هذه الأدوات يتفاوت بشكل ملحوظ بين قنوات الدفع المختلفة. وتشير هذه النتائج المتباينة إلى أن التوسع في الدفع الإلكتروني وحده، دون معالجة العوامل الهيكلية المرتبطة بضعف البنية التحتية والثقة المؤسسية، قد لا يكون كافياً لتحقيق تراجع ملموس وسريع في حجم الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصادات ذات الحجم الكبير من النشاط غير المسجل.

خامساً: حالة الاتحاد الأوروبي نظام SCT Inst:

فرض الاتحاد الأوروبي اعتباراً من عام 2024م إلزاماً تنظيمياً على جميع بنوك منطقة اليورو بإتاحة خدمة التحويل الائتماني الفوري SCT Inst، وقد انعكس هذا الإلزام في ارتفاع ملموس بحصة التحويلات الفورية من إجمالي التحويلات الائتمانية المعالجة، من 15% في النصف الأول من عام 2024م إلى 23% في النصف الأول من عام 2025م. كما رفع

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الاتحاد الأوروبي السقف الأقصى لقيمة التحويل الفوري الواحد إلى مليون يورو خلال عام 2025م، بما يتيح تسوية المدفوعات ذات القيمة الأعلى فورياً، وهو ما يوسّع نطاق الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تُسوَّى رسمياً وفورياً بدلاً من قنوات أبطأ أو أقل شفافية.

سادساً: قراءة تحليلية مقارنة:

يتضح من استعراض التجارب الأربع السابقة أن سرعة انتشار المدفوعات الفورية وحجمها لا يترجمان بالضرورة، وبشكل آلي أو متجانس، إلى تراجع مماثل في حجم الاقتصاد غير الرسمي؛ ففي حين تُظهر تجربتا الهند والبرازيل قدرة عالية على استيعاب شرائح واسعة من المعاملات الصغيرة والمتوسطة داخل المنظومة الرسمية، تكشف التجربة النيجيرية عن أن ضعف البنية التحتية والثقة المؤسسية قد يحدّ من فاعلية هذا التحول. أما التجربة الأوروبية، التي انطلقت من قاعدة شمول مالي عالية أصلًا، فتُظهر أن الإلزام التنظيمي وحده كفيل بتسريع معدلات التبني، لكن أثره على حجم اقتصاد غير رسمي أصلًا محدود النسبة يبقى هامشياً مقارنة بالاقتصادات النامية. وتتسق هذه القراءة مع ما خلصت إليه دراسة Oh & Zhang (2022) من أن فاعلية أدوات الدفع الرقمي في تقليص الاقتصاد غير الرسمي تتناسب عكسياً مع اتساع حجمه الأصلي، إذ يتطلب الاقتصاد غير الرسمي واسع النطاق حزمة سياسات مكمّلة تتجاوز مجرد إتاحة البديل التقني.

الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج:

في ضوء ما تقدم من الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة وتحليل بيانات دراسة الحالة، يمكن مناقشة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

بخصوص الفرضية الفرعية الأول تدعم النتائج المستقاة من دراستي Hunter et al. (2024) و Rubio & Tulcanaza-Prieto (2025) وجود أثر إحلالي حقيقي، وإن كان متوسطًا، للدفع الرقمي على الطلب على النقد، بنسب تتراوح بين نحو 4% و10 نقاط مئوية تقريباً، بما يعزز صحة هذه الفرضية جزئياً مع التحفظ على حجم الأثر.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وبخصوص الفرضية الفرعية الثانية تشير نتائج دراستي Della Peruta (2018) و Ferrata (2019) إلى أن الشمول المالي يمثل بالفعل قناة وسيطة مهمة في هذه العلاقة، إذ إن التوسع في المدفوعات الفورية بدون تحسن موازٍ في مستوى الشمول المالي — كما في بعض السياقات النيجيرية لا يُترجم بالضرورة إلى تراجع ملموس في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

أما الفرضية الفرعية الثالثة (، فتجد دعماً واضحاً من خلال المقارنة بين التجارب الأربع في دراسة الحالة، إذ يتفاوت الأثر بوضوح تبعاً للإطار المؤسسي والتنظيمي والضريبي السائد في كل دولة، وهو ما يتسق مع الاستنتاج النظري لدراسة Oh & Zhang (2022).

وبناءً على ذلك، تخلص الدراسة إلى أن الفرضية الرئيسية تتحقق بصورة عامة، أي أن هناك علاقة منطقية بين التوسع في المدفوعات الفورية وتراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي، لكنها علاقة مشروطة بعوامل مؤسسية وتنظيمية وثقافية، وليست علاقة سببية آلية أو حتمية.

ثانياً: التوصيات:

- ربط التوسع في البنية التحتية للمدفوعات الفورية بحوافز ضريبية مباشرة للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي تنتقل طوعًا إلى التسجيل الرسمي واستخدام قنوات الدفع الرقمي.
- الاستثمار في برامج التثقيف المالي والرقمي، لا سيما في المناطق الريفية والفئات الأقل دخلًا وتعليمًا، بوصفها من أهم محددات الفجوة في استخدام الدفع الرقمي وفق ما بينته دراسة Rubio & Tulcanaza-Prieto (2025).
- تعزيز ثقة الأفراد والمنشآت في المؤسسات المالية الرسمية عبر تحسين الشفافية وحماية بيانات المستخدمين، باعتبار الثقة أحد أهم محددات تبني الدفع الرقمي.
- تبني نهج تدريجي وتحفيزي بدلاً من الإلزام القسري في مراحل التحول الأولى، مع تشديد الإلزام التنظيمي تدريجياً كما في التجربة الأوروبية بعد بلوغ مستوى نضج معين في البنية التحتية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 28 يوليو 2026
Volume 28 July 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

• تطوير أطر تنظيمية مرنة لدمج فئات العمالة غير الرسمية (كصغار الباعة والحرفيين) ضمن منظومة المدفوعات الفورية دون فرض أعباء إدارية مرهقة تدفعهم للعزوف عن الانتقال إلى القطاع الرسمي.

• إجراء دراسات قياسية طولية مستقبلية تعتمد نماذج قياسية كنموذج MIMIC لتقدير الأثر الكمي الدقيق للمدفوعات الفورية على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية تحديداً.

الخاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية العلاقة بين التحول نحو الدفع الإلكتروني، وتحديداً أنظمة المدفوعات الفورية، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال إطار نظري مستند إلى الأدبيات الاقتصادية الرصينة، ودراسة حالة مقارنة شملت أربع تجارب دولية رائدة في مجال المدفوعات الفورية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه العلاقة، وإن كانت قائمة من الناحية النظرية والتطبيقية عبر قنوات إحلال النقد وتوسيع الوعاء الضريبي والشمول المالي وخفض تكاليف المعاملات، إلا أنها علاقة مشروطة بجملة من العوامل المؤسسية والتنظيمية والثقافية، وليست علاقة آلية أو خطية. ويظل توظيف المدفوعات الفورية أداة سياسة اقتصادية واعدة للحد من اتساع الاقتصاد غير الرسمي، شريطة اقترانها بحزمة سياسات مكمّلة تعالج الجذور الهيكلية لهذه الظاهرة، لا سيما في الاقتصادات النامية والعربية التي يمثل فيها القطاع غير الرسمي تحدياً تنموياً جوهرياً.

المراجع:

1. بن توتة، قندز , وراتول ,محمد (2018). متطلبات التحول من المدفوعات النقدية الى النظام الدفع الالكتروني في ظل توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر. مجلة الباحث الاقتصادي, 6 (2), 492 – 517, جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

2. بودلة , يوسف, وكواديك, حمزة (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية, 2 (2), 160 – 178, المركز الجامعي, معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , الجزائر .
3. سعيد, رغدة (2024).الدفع الالكتروني: الطريق الى الاقتصاد غير النقدي في مصر. مجلة كلية السياسة والاقتصاد, (22), 334 – 357, جامعة بني سويف, مصر .

المراجع الأجنبية:

1. ACI Worldwide. (2024). Prime Time for Real-Time: Economic Impact and Financial Inclusion Report.
2. Della Peruta, M. (2018). Adoption of Mobile Money and Financial Inclusion: A Macroeconomic Approach through Cluster Analysis. Economics of Innovation and New Technology, 27(2), 154–173.
3. Duc Hong Vo & Thinh Hung Ly. (2014). Measuring the Shadow Economy in the ASEAN Nations: A MIMIC Approach. International Journal of Economics and Finance, 6(10), 139–148.
4. Ferrata, L. (2019). Digital Financial Inclusion – An Engine for "Leaving No One Behind". Public Sector Economics, 43(4), 445–458.
5. Gambo, N., Ussaini, D. T., & Ozah, J. P. (2023). Effect of Cashless Policy on Nigeria's Economic Growth. Malete Journal of Accounting and Finance, 1(1.(
6. Hassan, M., & Schneider, F. (2016). Size and Development of the Shadow Economy of 157 Worldwide Countries. Journal of Global Economics, 4(3.(
7. Hunter, S., Chai, A., Morgan, P., Chan, H. F., Torgler, B., & Rohde, N. (2024). Mobile Banking Apps and the Informal Economy: Evidence from Survey Data in Indonesia and Bangladesh. Applied Economics, 57(48), 7873–7888.
8. Joshi, A., Prichard, W., & Heady, C. (2014). Taxing the Informal Economy: The Current State of Knowledge and Agendas for

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2026/09/01 تم القبول في: 2026/07/20 تم النشر في : 2026/09/25
www.doi.org/10.62341/HCSJ

Future Research. The Journal of Development Studies, 50(10), 1325–1347.
9. Niebel, T. (2018). ICT and Economic Growth – Comparing Developing, Emerging and Developed Countries. World Development, 104, 197–211.
10. Oh, S., & Zhang, H. (2022). Informal Economy and Central Bank Digital Currency. Economic Inquiry, 60(4), 1520–1539.
11. Risman, A., Mulyana, B., Silvatika, B. A., & Sulaeman, A. S. (2021). The Effect of Digital Finance on Financial Stability. Management Science Letters, 11(7), 1979–1984.
12. Roy, P., & Khan, M. H. (2021). Digitalizing Taxation and Premature Formalization in Developing Countries. Development and Change, 52(4), 855–877.
13. Rubio, J., & Tulcanaza-Prieto, A. B. (2025). Digital Payments Trust in Latin America and the Caribbean. Economies, 13(5), 140.
14. Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature, 38(1), 77–114.
15. Yusuf, I. (2016). Cash-less Policy and Economic Growth: Evidence from Nigeria. International Journal of Electronic Finance, 9(1), 63–71.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع